عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم
الحمد لله وحده وكما اصل التوحيد ثلاثة كما قال تعالى منهم ظالم لنفسه ومنهم
مقتصد ومنهم سابق بالخيرات فالمقتصد فاعل الواجب وترك المحرم والسابق
فاعل الواجبات والمستحبات وترك المحرم والمكروه فالسابق فالسابق
يدخل الجنة بغير حساب ولا عذاب والمقتصد يحاسب ويدخل الجنة والظالم لنفسه
يغفر له بعد ان يعذب مدة ما شاء من النار كما ان الكفار ثلاثة كفر يوان لا يغفر الله
وهو الشرك بالله وكفر يوان لا يترك الله منه شيئا وهو ظلم العباد وكفر يوان
لا يعبأ الله به وهو ظلم النفس فائدة قال ابن القيم رحمه الله تعالى في الاعلام
وقولهم ان مسائل الخلاف والانكار فيها ليس بصحيح فان الانكار اما ان يتوجه الى
القول والفتوى او العمل اما الاول فاذا كان القول مخالفا لسنة او اجماعا شايعا
وجب انكاره اتفاقا واذا لم يكن كذلك فان بيان ضعفه ومخالفته للدليل
انكار مثله واما العمل فاذا كان على خلاف سنة واجماع وجب انكاره بحسب
درجة الانكار وكيف يقول فقيه لا انكار في المسائل المختلف فيها والفقهاء
من سائر الطوائف قد صرحوا بنقض حكم الحاكم اذا خالف كتابا او سنة وان
كان موافقا لبعض العلماء واما اذا لم يكن في المسئلة سنة ولا اجماع ولا اجتهاد
فيه ودليل سائغ لم تنكر عليه ما عمل به مجتهد او قلد واما دخول هذا اللبس من
جهة ان القائل يعتقد ان مسائل الخلاف ساغ فيها الاجتهاد واجتهاد كما
عتقد ذلك طوائف من الناس ممن ليس له تحقيق في العلم والصواب
ما عليه الائمة ان مسائل الاجتهاد ما لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوبا
ظاهرا سالما عن معارض صحيح له من جنسه فيسوغ اذا عدم
فيها الدليل الظاهر الذي يجب العمل به الاجتهاد لتعارض الادلة او خفائها او
دلالة فيها وليس في قول العالم ان هذه المسئلة قطعية او يقينية او لا يسوغ

فيها الا الاجتهاد طعن

Copyright Dawoodi Bohra Study Circle

فيها الا الاجتهاد طعن فيه ولا نسبته الى تعمد خلاف الصواب والمسايل التي
اختلف فيها السلف والخلف وقد تبين صحة ما ذهب اليه كثير من اهل العلم المحاصل
تعتد بوضع الحمل واما اصابة الزوج الثاني شرط في حلها للاول واما الغسل
يجب بمجرد الايلاج وان لم ينزل واما الافضل حرام وان المتعة حرام واما النبيذ
المسكر حرام وان المسلم لا يقتل بالكافر واما المسح على الخفين حضرا وسفرا وان
السنة في الركوع وضع اليدين على الركبتين دون التطبيق وان رفع اليدين عند الركوع
والرفع من سنة وان الشفعة ثابتة في الارض والعقار واما الوقف صحيح لازم
وان دية الاصابع سواء واما اذا سرق قطع في ثلاثة دراهم واما الحمام
من حيث يجوز صلاة او لا وان نية الكوحين تضر به واحدة جايز وان
صيام الولي عن الميت يجزيه وان الحاج يلبي حتى يرمي جمرة العقبة واما
الحجامة له اسند فاسطية وفي ابتدائه والسنة ان يسلم في صلاة على يمينه ومن
يساره السلام عليكم ورحمة الله وبركاته السلام عليكم ورحمة الله وبركاته و
ان خيار المجلس ثابت في البيع واما المصراة يرد معها عوض اللبن صاعا من تمر وان
صلاة الكسوف بركوعين في كل ركعة وان القضاء جايز في بشاهد ويمين
الى اضعاف ذلك من المسائل ولهذا صرح الائمة بنقض حكم من حكم بخلاف
كثير من هذه المسائل من غير طعن فيهم على من قال بها مع علمهم بحال قائلها عند
الله يوم القيمة ملء بالمعة في المسئلة من هذا الباب وغيره من الاحاديث والا
ثار التي لا معارض لها اذا تبينها والعلم وقد سمعناه من تقليد وقال
الحال كذا ان تقول بقولي اذا خالف السنة واصح الحديث فلا تقلدني
بقولي فائدة هذه وصية ابي عبد الله البخاري رضي الله عنه اما بعد
اوصيك بتقوى الله تعالى في الغيب والشهادة وكلمة الحق في الغضب والرضى
والقصد في الفقر والغنى واما بعد الجنة والآخرة بعد النار نجى